الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مرتكزات السياسة الفلاحية بالجزائر وسبل تحقيق الأمن الغذائي في الفترة مابين 2019 و2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:

أحمد لعوطي

إشراف الأستاذ الدكتور:

د/ سويقات عبدالرزاق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
سويقات عبدالرزاق	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025 م

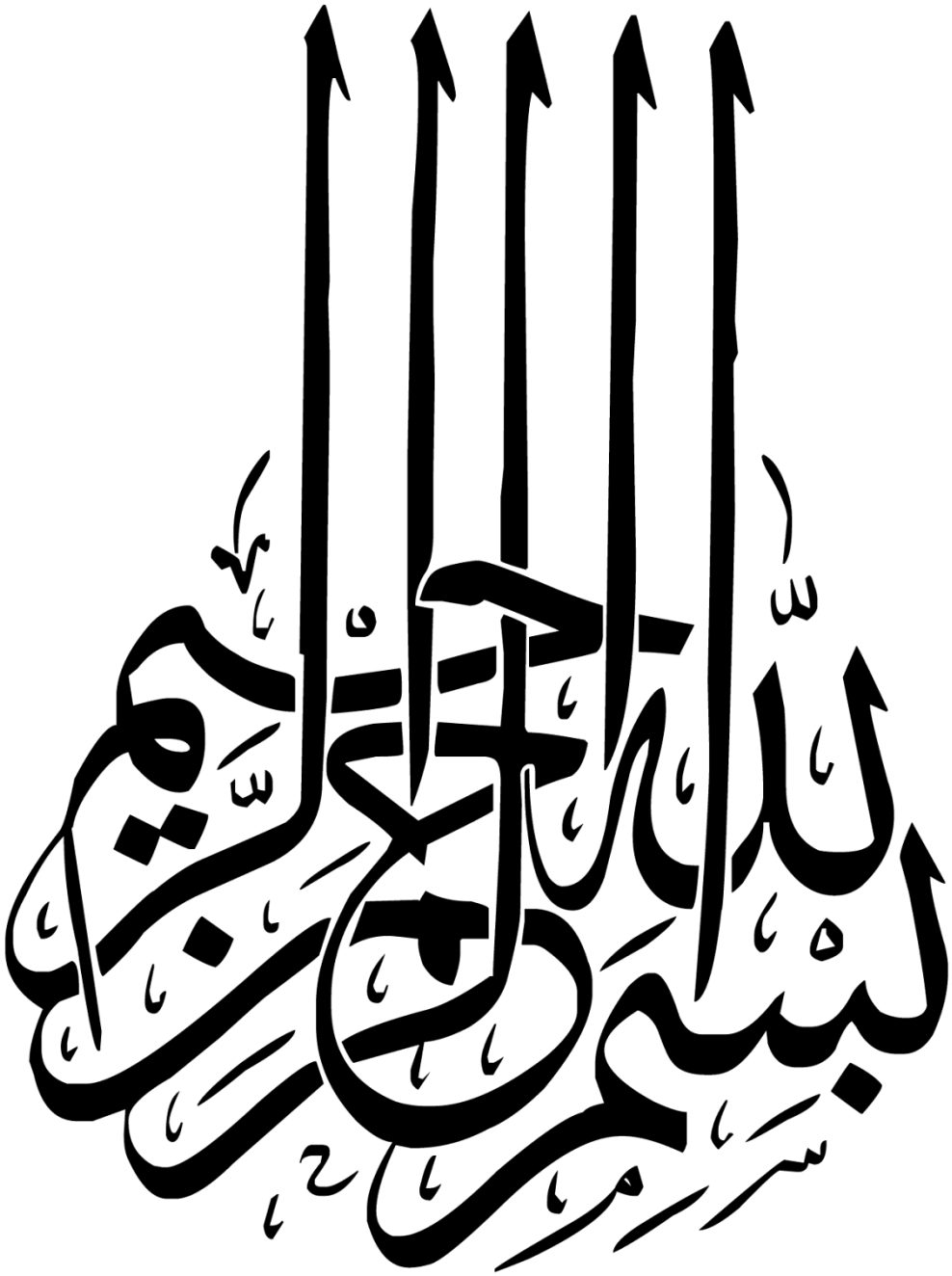
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

يا نبع حناني وعطائي ومركز دفئي وأماني

أمي حفظها الله ورعاها

يا قدوتي ونموذجي ومثلي الأعلى في الحياة .....

أبي أطال الله في عمره وأمده بموفور الصحة والعافية

يا أغلى وأحلى ما أملك

إخوتي

إلى من تقاسمت معهم حياتي رفقاء دربي

وأجمل أوقاتي هي التي أقضيها بقربكم

إلى من رحلوا وتمنيت فرحتهم تكتمل بهذا الجهد

إلى مصدر إلهامي وقوتي أرجو أن أكون مصدر فخر لكم

عائلتي

فأنتم أغلى ما أملك أهدي هذا الجهد المبذول إليكم

كلمة شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

*****من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل*****

احمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات و الأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجوا أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بالشكر و عظيم الامتنان إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع فجزاهم الله عنا كل خير

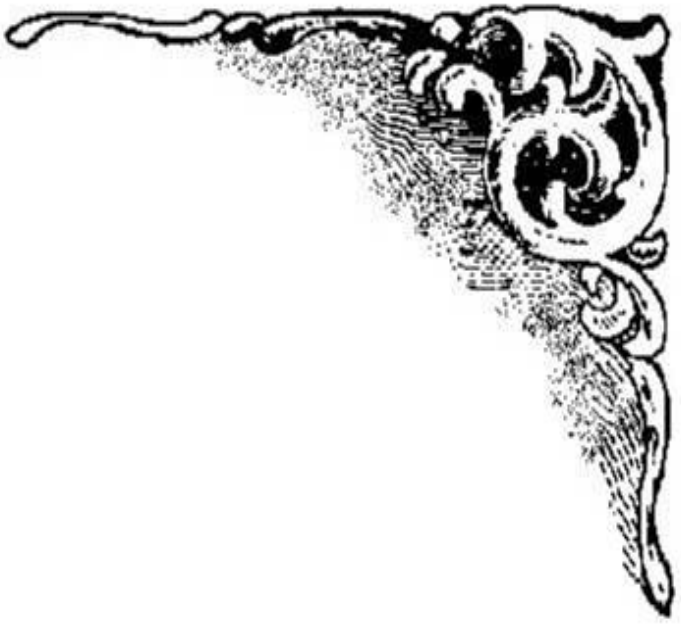

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء .....أ

شكر و عرفان.....ب

فهرس المحتويات .....ج

فهرس الجداول.....و

مقدمة .....ز–ن

الفصل الأول: مفهوم السياسات الزراعية والأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول.....18

المبحث الأول: ماهية السياسات الزراعية.....19

المطلب الأول: مفهوم السياسات.....19

الفرع الأول: لغة 19

الفرع الثاني: اصطلاحا: 20

المطلب الثاني: مفهوم الزراعة 22

الفرع الأول: لغة 22

الفرع الثاني: اصطلاحا: 22

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الزراعية.....23

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية.....23

الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية.....26

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي.....30

المطلب الأول: الأمن الغذائي.....30

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي.....30

الفرع الثاني: تطور مفهوم الأمن الغذائي.....32

المطلب الثاني: عناصر الأمن الغذائي.....34

خلاصة الفصل الأول.....36

الفصل الثاني: مرتكزات السياسات الفلاحية وسبل تحقيق الأمن الغذائي

مقدمة الفصل الثاني.....38

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الفلاحية في الجزائر.....39

المطلب الأول: مخطط السياسة الوطنية لتنمية الفلاحة في الجزائر.....39

الفرع الأول: مفهوم المخطط الوطني لتنمية الفلاحية.....39

الفرع الثاني: مرتكزات المخطط الوطني الحالي.....40

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية بالجزائر.....41

المبحث الثاني: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 48

المطلب الأول: تطوير القطاع الإنتاجي الزراعي والحيواني.....48

الفرع الأول: تطوير الإنتاج النباتي.....48

الفرع الثاني: تطوير الثروة الحيوانية والسمكية.....50

الفرع الثالث: التطوير التكنولوجي والابتكار.....51

المطلب الثاني: تطوير السياسات والاستراتيجيات الداعمة.....52

الفرع الأول: السياسات التمويلية والمالية.....52

الفرع الثاني: التخزين والحفظ الاستراتيجي.....54

الفرع الثالث: الإطار التشريعي والتنظيمي.....55

الفرع الرابع: تنمية الموارد البشرية والتكوين.....56

خلاصة الفصل الثاني.....59

خاتمة 60

قائمة المصادر و المراجع. 64

الملخص 69

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحات
جدول رقم 01	يوضح تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2014	42
جدول رقم 02	أهداف الإنتاج وتطوره	43
جدول رقم 03	مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة من (2014 الى 2022)	47

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الغذاء جوهر صراع الإنسان من اجل البقاء، فيمثل الغذاء بالنسبة للإنسان قضية حياة أو موت منذ ظهورها، وكان الصراع قائما للحصول على الغذاء أو الموارد الطبيعية، وجاءت دلالاته في العديد من معاني القران الكريم ،والكتاب المقدس والأديان غير السماوية حول الفقر والجوع وسبل معالجتها ، و أصبح الأمن الغذائي في ظل الدولة الحديثة يمثل مطلبا أساسيا للأفراد يجب أن تضمنه الحكومات لمواطنيها ، وقد أصبح الحق في الغذاء حقا تضمنه الدساتير والقوانين المحلية والدولية.

ويعتبر الأمن الغذائي أحد أهم القضايا الشائعة، ذلك أنه أصبح ورقة ضغط سياسية تمارسها الدول المتقدمة وشركائها الاستثمارية ضد دول العالم النامي عموما، والوطن العربي بوجه خاص، ووقع هذا المشكل في الجزائر حاله حال معظم الدول النامية والدول العربية خاصة، حيث تشير الدراسات بأن اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على البحث النفطي أي 90 % وإنتاجها الزراعي والصناعي ضعيف جدا حيث تستورد ما بين 50 و 60 %من حاجياتها الغذائية، ويبلغ حجم وارداتها السنوية من الحبوب أكثر من خمسة ماليين طن، وهي بذلك تفتقد لألمن الغذائي، رغم بعض الجهود المبذولة من خلال بعض الخطط وبرامج التنمية التي استهدفت القطاع الزراعي وأعطت له الأولوية في سبيل تحقيق التنمية الزراعية من خلال الاستقلال الغذائي، الذي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها بعيدة عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وهو الذي أصبح مشكل يؤرق المستهلك البسيط الذي أصبح يدفع ثمن الاختلال في الأسعار ويتأثر لمجرد جفاف أو فيضان أو حتى أزمة صقيع لذلك البد من استكمال الاستقلال السياسي باستقلال غذائي اقتصادي.

لذلك تُعد الفلاحة أحد القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري، ليس فقط من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ولكن أيضًا باعتبارها أساس تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. ففي ظل التحديات العالمية المتزايدة، خاصة في ما يتعلق بالأزمات الصحية (مثل جائحة كوفيد-19) وتقلبات الأسواق الدولية، بات من الضروري تقييم السياسات الفلاحية الوطنية ومدى نجاعتها في تأمين الاكتفاء الذاتي وضمان الغذاء للمواطن الجزائري.

لقد شهدت الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024 جهودًا إصلاحية في قطاع الفلاحة، تمثلت في دعم الاستثمار، تنويع الإنتاج، إدخال التقنيات الحديثة، وتشجيع الفلاحين على تحسين الأداء، وهي مرتكزات أساسية في سياسة الدولة لمواجهة تبعية الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي.

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الموضوع لما للأمن الغذائي والفلاحة من أهمية ودور في دفع بعجلة التنمية الاقتصادية، من أجل الوصول الى تحقيق تنمية شاملة على مستوى الدولة ككل

كذلك الربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي، الذي من شأنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي، ضف إلى ذلك التعرف على الأليات والأشكال التي اتخذتها الجزائر من خلال برامج الدعم ضمن سياساتها والآثار المترتبة عليها.

- **أهداف الموضوع:**

كشف مدى نجاعة الأمن الغذائي ومرتكزات السياسة الفلاحية ودور الذي تلعبه في استقرار الدول المتطورة، بالإضافة الى المساهمة في في ابراز الموضوع والدفع بعجلة

التنمية الفلاحية في دولتنا العزيزة، كذلك ابراز الصعوبات التي تعيق الجزائر في تحقيقها للأمن الغذائي.

- **أسباب الدراسة :**

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات وأسباب عديدة مختلفة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع، ومن هذه الأساب إما أن تكون ذاتية كا الرغبة في البحث في السياسات الزراعية الفلاحية الجزائرية وكيفية تحقيقها لألمن الغذائي وكذا معرفة الأسباب التي جعلت الجزائر تجد حملة من المعيقات في تحقيق أمنها الغذائي، أما من الناحية الموضوعية فالموضوع داخل ضمن التخصص بالإضافة إلى كون الأمن الغذائي من المفاهيم التي اختلفت أراء الباحثين في تحديدها كذلك الغموض الذي يسود موضوع الأمن الغذائي خصوصا في الجزائرما دفعنا الى دراسة هذا الموضوع نظرا لما له من أهمية على المستوى الوطني والذي أصبح واقعا ملحا لدراسة يستحيل التغاضي عنها.

- **إشكالية البحث:**

ما مدى نجاعة البرامج السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي وعلى ما ارتكزت عليه في الفترة الممتدة من 2019 الى 2024 ؟

ومنه تندرج تحت الإشكالية الفرعية الآتية:

- ما مفهوم السياسات الفلاحية والأمن الغذائي ؟
- ماهي الإرتباطات التي تربط السياسات الزراعية والأمن الغذائي ؟
- ماهي مرتكزات السياسة الفلاحية بالجزائر وسبل تحقيق الأمن الغذائي في الفترة مابين 2019 و 2024.

للإجابة على هذه الإشكالية وضعت الفرضيات التالية:

- خطت الجزائر خطوات حقيقية نحو تحقيق الأمن الغذائي الشامل من خلال العديد من السياسات الزراعية التي تبين مدى نجاعة الإصلاحات التي قامت بها.
- الأمن الغذائي في الجزائر يعاني من عراقيل ومشاكل حالت بينها وبين تحقيقها للأمن الغذائي.

- **مناهج الدراسة:**

حتمت علينا الدراسة الإعتماد على المنهجين أولا الوصفي ثم التحليلي، الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للدراسة من مصطلحات كالأمن الغذائي والسياسات الفلاحية ، أما المنهج التحليلي فكان مخصص لتحليل مختلف العمليات التي إتبعتها السياسات الفلاحية الجزائرية قبل سنة 2019 ومقارنتها مع سنوات المخصصة للدراسة .

- **أدبيات الدراسة:**

هنالك العديد من الدراسات التي عاجلت موضوع السياسات الفلاحية والأمن الغذائي، ومن أبرزها ما يلي:

– الدراسة الأولى:

دراسة الباحث حسني علي المعنونة بـ " دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي " دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ،حيث هدفت الدراسة إلى الكشف على فعالية السياسة الزراعية في معالجة ونمو الإقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

– الدراسة الثانية:

دراسة الدكتور بوعريوة الربيع والموسومة دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة 2000-2015 حيث هدفت الدراسة الى ابراز الدور المهم الذي تلعبه الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي ، لأجل ذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات والمخططات أملا في بلوغ هذا اعتمدت على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

من خلال ما سبق تناوله حول الدراستين نلاحظ:

- **الدراسة الأولى ركزت على** دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي وخصصت دراسة الحالة على مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة وهنا يكمن الفرق بين دراستنا انها برزت على كامل الجزائر بصفة عامة عكس دراسة الباحث حسني علي الذي خصص دراسة الحالة على مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.
- **أما الدراسة الثانية فكانت تلوح حول** السياسة الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة 2000-2015 من خلال يبان أثر السياسة الفلاحية على العناصر التالية: الناتج الفلاحي، متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، تطور الميزان التجاري، وغيرها مما تناولته هذه الدراسة عكس دراستنا التي حاولنا فيها تحديد المفاهيم والسياسات التي اعتمدتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي والتي اختلفت عنها من حيث التاريخ 2019 الى سنة 2024.

صعوبات الدراسة:

لابد لكل باحث أن يواجهة صعوبة في تناوله لبحثه من ضمن الصعوبات التي اعترضت طريقنا لإنجاز هذا المبحث :

- قلة المراجع والدراسات خصوصا في موضوع الأمن الغذائي

- الصعوبة حول تحديد مفهوم الأمن الغذائي وارتباطه بمفهوم الاكتفاء الذاتي وجعله مرادف له في كثير من الدراسات.
- السياسات التي تعتبر من المواضيع الحديثة وبالتالي صعوبة الإلمام بالموضوع بجميع أشكاله.

هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول خصصناه لماهية السياسة الزراعية والثاني للمفهوم الأمن الغذائي،

أما الفصل الثاني فكان يتناول مرتكزات السياسة الفلاحية بالجزائر وسبل تحقيق الأمن الغذائي فقمت بتقسيمه الى مبحثين الأول مخصص لمرتكزات السياسة الفلاحية في الجزائر أما المبحث الثاني فكان معنون بسبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

الفصل الأول:
مفهوم السياسات الزراعية والأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول:

أضحى تأثير السياسة الزراعية واضحا وجليا على اتجاهات وسلوكيات النظام السياسي وكذلك الأفراد باعتبارها صانعا للحدث كونه يؤثر مباشرة على الاقتصاد الدولة، الذي يعتبر مؤشرا هاما في الحياة العامة لكل المجتمعات، ومنه نجد الأمن الغذائي والذي يعد من المفاهيم البالغة الأهمية والتي تلعب دورا فعالا في الحكم على مدى نجاعة السياسات الزراعية ألي دولة، لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق الى بعض المفاهيم والمصطلحات من أجل فهم الموضوع وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول خصصناه لماهية السياسة الزراعية والثاني معنون لمفهوم الأمن الغذائي.

المبحث الأول: ماهية السياسات الزراعية

تتبنى الدول النامية السياسة الزراعية من خلال آليات لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

كل ذلك من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره، بما ال تتعارض وتوجهات السياسة العامة.

لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم السياسة الزراعية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، الأول تناولنا فيه مفهوم السياسة لغة واصطلاحا يليه في المطلب الثاني مفهوم الزراعة حيث فصلنا فيه ، ثم تطرقت في المطلب الثالث لمفهوم السياسة الزراعية من خلال الجمع بين التعاريف كخلاصة لما سبق

المطلب الأول: مفهوم السياسات

الفرع الأول: لغة

جاءت السياسة من كلمة ساس يسوس بمعنى قادة راس، وتعني أيضا الترويض والتدريب على وضع معين، والتربية والتوجيه، والإشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه، وتأتي بمعنى الرياسة، وساسة المرء سياسة قام بها[1].

[1] . ابن منظور، لسان العرب، ط6 ،دار صادر، 2003 ص 64.

الفرع الثاني: اصطلاحا:

تعرف السياسة على أنها رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف أيضاً بأنها سياسة تقوم على توزيع النفوذ والقوة ضمن حدود مجتمع ما[1].

وتعرف كذلك بأنها العلاقة بين الحكام والمحكومين في الدولة، وعرفت أيضاً بأنها طرق وإجراءات مؤدية إلى اتخاذ قرارات من أجل المجتمعات والمجموعات البشرية، وقد عرفها هارولد بأنها عبارة عن دراسة السلطة التي تقوم بتحديد المصادر المحدودة، وعرفها ديفيد إيستون بأنها عبارة عن دراسة تقسيم الموارد الموجودة في المجتمع عن طريق السلطة، ويرى دزرائيلي على أنها فن حكم البشر عن طريق خداعهم.[2]

ان كلمة السياسة في اللغة الإنجليزية مشتقة منpolitique وفي اللغة الفرنسية من polilics وفي هذا شبه اتفاق على المفهوم الإنجليزي والفرنسي polis ،الكلمة في الأصل الإغريقي وهي تعني الدولة أو دولة المدنية التي كانت تعرف عند الإغريق، ومما شك فيه أن هناك رابط وثيق بين السياسة والدولة، والأصل يذكر لفظ سياسة أ سياسي يفهم منه أنه له شأنا بالدولة وبتحديد أكثر، في حكومة الدولة، كانت السياسة تعني للمواطن الإغريقي بأن واجبا وطنيا وأخلاقيا يحتم عليه ممارسة العمل السياسي وهو مساهمة في وظائف الدولة.[3]

[1] . عصمان سليمان : مدخل الى علم السياسة. ط2 ،دار النضال للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت ، 1987 ،ص7

[2] . حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012 ص 45

[3] . عصمان سليمان : مدخل الى علم السياسة. ط2 ،دار النضال للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت ، 1987 ،ص21

والجدير بالذكر أن أرسطو عبر بقوة عن وجهة نظر اليونان فالسياسة في رأيه هو كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي.[1]

أما أصلها عند العرب فيعود الى فترة تاريخية قديمة كما ورد في القصائد الشعرية أو على لسان زعماء العرب وقادتهم الأوائل، وقد تباينت في الهدف والمعنى ألنها تعكس حالات لظروف مختلفة أي أن الفارق التاريخي والحدث الاجتماعي كانا عاملين أساسيين في تباين اختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب وأول من أورد كلمة سياسة في العربية هو أبو مليكة جرول العبسي المعروف بالخطيئة في بغيض ابن لؤي الشماس[2]:

يسوسون أحالما بعيدا أناتها وأن غضبوا جاء الحفيظة والجد.

لذلك نجد أن معاني كلمة السياسة متباينة فمنها من لها معنى الحكم والزعامة والقيادة فقد جاء في الصحيحين عن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، وهنا قد جاءت بمعنى الحكم.[3]

مما سبق نجد أن كلمة السياسة بصفة عامة تلوح نحو معنى واحد مشترك من خلال اعتبارها أنها علاقة بين الحكام والمحكومين في الدولة فهي بمعنى الحكم أو القيادة والزعامة هو ما يشترك في مختلف التعريفات.

[1] . Farach, laham, 'POLITICAL DICTIONARY', interaditionl confernce terens, English, .Farach.arabic 'DAR ALKOTOBAL_ilmiyah, lebanon, 2004, page15

[2] . محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة العربية، دار الفكر العربي – القاهرة، ، ط3، ج2، ص137

[3] . سام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012 ص 45

المطلب الثاني: مفهوم الزراعة

الفرع الأول: لغة

مصدر الفعل "زَرَعَ",يزرع زراعة[1] تشمل حرث الأرض، وبَذْر الحب، وإعداد الأرض للزراعة, تطلق على مهنة الزارع وعلم فلاحة الأرض لذلك فهي تشمل عملية بَذْرِ الحَبّ وحرث الأرض وتهيئتها للإنتاج الزراعي

الفرع الثاني: اصطلاحا:

تعرف الزراعة على أنها جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج الغذاء والعلف والألياف والمواد الخام، تشمل تربية النباتات والحيوانات، بالإضافة الى كل التقنيات اللازمة لتربية ومعالجة المحاصيل والثروة الحيوانية.

كما أن الزراعة تشمل العمليات المتعلقة بتجهيز المنتجات الزراعية (التعبئة، التخزين، التسويق، وتتضمن العلوم الزراعية التي تهدف إلى تحسين جودة العمليات الزراعية[2] .

نستخلص مما سبق أن لفظ الزراعة لا يقتصر على زراعة المحاصيل النباتية وأعمال البستنة، بل يمتد ليشمل تربية المواشي، والأسماك والأحياء المائية وكذلك الدواجن. كما يدخل فيه تربية النباتات وأمراضها وعلم الوراثة، لذا فالزراعة علمٌ في غاية الأهمية.

[1] . مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4 ،مكتبة الشروق الدولية، 2004 ص 44

[2] .حسني علي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص08

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الزراعية

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية

لكي نتعرف على مفهوم السياسة الزراعية يجب أن نتعرف أولا على مفهوم السياسة الاقتصادية POLICY ECONOMIC مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة ، إذ أنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والبنية الحيازية المزروعة، و تعرف ايضا على انها مجموعة الإجراءات والوسائل المتخذة بهدف إحداث تحولات معينة تحقق الرفاهية الاقتصادية لفئات المجتمع على وفق محتوى السياسة ومنظور القائمين عليها.[1]

تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات الأخرى وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق أمن غذائي شامل.[2]

ولقد جاء تعريفها على أنها "عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية.[3]

مما سبق يتبين أن مهمة السياسة الاقتصادية هو اختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق غايات عامة عن طريق النشاط الاقتصادي العام، وهذا يعني أن هناك غايات البد أن يكون لها وسائل وتتأثر مثلها بالتفاعلات الداخلية والخارجية الحاصلة في حقل الاقتصاد

[1] . وليد ابراهيم سلطان، السياسة الزراعية، جامعة الموصل، العراق، 2023، ص18

[2] . محمد سيد عبد السالم، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1998 ص 75

[3] . فوزية غربي "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008 ص 74.

وفي غيرها من مجالات الحياة العامة ، أي ان مهمة السياسة الاقتصادية تكمن في تلبية الحاجات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للمجتمع.

وتعد السياسات الزراعية من أهم الأدوات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية كما تعد الحلقة الأهم التي تربط بين استراتيجيات وخطط التنمية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية ، وذلك بتصدر موضوع تنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية والعمل العربي المشترك ، إذ يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة ، وتعد مشكلة الأمن الغذائي اهم المشكلات و أخطرها التي تواجه الاقطار العربية دون استثناء وخاصة فيما يخص محاصيل الحبوب والتي يعد القمح من أهمها ومن ثم فأن السياسات الزراعية تعطي أولوية في خططها على صعيد الأمن الغذائي لهذا المحصول ويعقبها المحاصيل الأخرى.

لذلك فالسياسات الزراعية ما هي إلا مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات لتنظيم وتوجيه القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، مثل ضمان الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين دخل المزارعين، والحفاظ على الموارد الطبيعية .هذه السياسات تشمل مجموعة واسعة من التدخلات، بما في ذلك الدعم المالي للمزارعين، وتحديد أسعار المنتجات الزراعية، وتنظيم التجارة الزراعية، والاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتطوير التكنولوجيا الزراعية[1] .

ومن خلال ما سبق نصل الى التعريف الإجرائي لسياسة الزراعية وهو كالتالي:

[1] . سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد الشريف، السياسة الاقتصادية الزراعية الموصل، مديرية الكتب للطباعة والنشر 1990 ص 95

هي تلك البرامج الحكومية التي تتضمن مجموعة من السياسات الزراعية التي تهدف الى تحقيق التنمية الزراعية والتي من خلالها يتم تحقيق كل من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي .

ومن خلال هذه التعريفات ولتقديم برامج السياسات زراعية لابد من[1] :

- فحص الظروف والمشكلات وتحديد أفضل الأوضاع.

- دراسة عناصر السياسة الزراعية المقترحة ووصفها وصفا دقيقا:

- بهدف معرفة الفئات التي تضار والتي تستفيد من السياسة موضع التنفيذ

- معرفة مدى ملائمة الأساليب للتشريعات والعادات والتقاليد السائدة .

- التعرف على مدى فاعلية الأساليب في تحقيق الأهداف المنشودة ومقارنة تكاليفها مع الفوائد المحققة

- صياغة السياسات الزراعية عادة ما تكون عملية تداخلية يشترك فيها العديد من المعنين والمجموعات السكانية الجهات المهتمة والخبراء والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المدنية، ونادرا ما تتم صياغة السياسات الزراعية من خلال قرار حكومي وتضم دورة صياغة السياسات عادة الخطوات كالبحث عن الأدوات التي من خلالها يتم الاعتماد عليها في السياسات الزراعية بالإضافة الى وضع أهداف للسياسات المتبعة فهي تعبير عما تسعى الدولة لتحقيقيه وهي تحدد بشكل واضح مثل نمو القطاع الزراعي، تحديد دور الجهات المعنية فبما يتعلق بتنفيذ السياسات.

[1] .حسني علي، مرجع سابق، ص16

الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية

تسعى الدول للبلوغ إلى تحقيق التنمية الزراعية من خلال إتباع مجموعة من السياسات المنتهجة لتحقيق المبتغى المنشود ولذلك يمكن تلخيصها في مايلي:[1]

- تحقيق الأمن الغذائي

ويكون ذلك من خلال ضمان توفر الغذاء للسكان بكميات كافية وبأسعار معقولة، تقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية الأساسية، بالاضافة الى رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

- دعم الفلاحين وتحسين ظروفهم المعيشية

ويكون ذلك بتقديم دعم مالي وتقني للفلاحين وتحسين دخلهم وضمان استقرارهم في المناطق الريفية وتمكينهم من وسائل إنتاج حديثة وأساليب زراعة متطورة2.

- التنمية الريفية وتقليص الفوارق الجغرافية

فيما يخص التنمية فتكون في المناطق الريفية ودمجها في الاقتصاد الوطني والحد من الهجرة الريفية نحو المدن وإنشاء بنى تحتية فلاحية (طرقات، مياه، كهرباء.....

- حماية الموارد الطبيعية

من خلال ترشيد استعمال المياه والأراضي الزراعية ومحاربة التصحر وتآكل التربة وتشجيع الزراعة المستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي.

[1] . منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتورة، 32 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ،ص11

[2] . عبد القادر، محمد عبد القادر عطية. التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص12

- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي

تحسين ورفع جودة المنتجات الفلاحية لتلائم معايير الأسواق و تشجيع التصدير الفلاحي وتنويع الأسواق الخارجية الى عصرنة القطاع الفلاحي وإدخال التكنولوجيا والرقمنة[1].

- ضمان استقرار الأسعار الفلاحية

التحكم أولا في الأسعار داخل السوق المحل وتجنب المضاربة والاحتكار وحماية المستهلك والفلاح معًا.

- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

يكون ذلك باستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الفلاحي وتهيئة مناخ استثماري محفّز في الفلاحة والصناعات التحويلية المرتبطة بها

الفرع الرابع: أنواع السياسات الزراعية

تنقسم السياسات حسب كل ظرف يحدد نوع التقسيم لذلك حاولت تصنيف السياسات الزراعية بحسب الأهداف التي تسعى لتحقيقها والوسائل التي تعتمدها، وتشمل المجالات الإنتاجية، التجارية، الاجتماعية، والبيئية وهذا ما سنتطرق له في مايلي:

1- السياسة الإنتاجية

تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مردوديته وتشمل دعم البذور والأسمدة وتشجيع المكننة الزراعية وتقديم الإرشاد الزراعي والتكوين للفلاحين.

[1] . أحمد، أبو اليزيد الرسول. السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص15

2-السياسة التسويقية

تُعنى بتحسين تسويق المنتجات الزراعية داخليًا وخارجيًا، وتشمل إنشاء أسواق الجملة وتنظيم سلاسل التوزيع الى دعم التصدير وتسهيل وصول المنتجات للأسواق[1].

3- السياسة السعريّة والدعميّة

تركز على ضبط أسعار المنتجات الزراعية لضمان دخل عادل للفلاحين ويكون ذلك من خلال دعم الأسعار (شراء المحاصيل بأسعار مضمونة بالاضافة الى الإعانات المباشرة أو الغير مباشرة للفلاحين (مثل الوقود، الأسمدة، المياه....)[2]

4- السياسة الائتمانية والمالية

تهدف هذه السياسة إلى تسهيل حصول الفلاحين على التمويل من خلال القروض الفلاحية من أجل تشجيع الفلاحين على العمل وذلك بإنشاء صناديق دعم وتمويل زراعي، تشجيع التأمين الفلاحي ضد المخاطر المناخية وغيرها من التحفيزات .[3]

5-السياسة البيئية والموارد الطبيعية

تركز هذه السياسة المتبعة على استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة بشكل مباشر وهذا بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، إدارة المياه والري بطرق عقلانية ودعم الفلاحة البيولوجية والصديقة للبيئة.

---

[1]. منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتورة، 32 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ،ص11

[2].فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008 ص 77

[3] .مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، ص32

6-السياسة الاجتماعية والريفية

من خلال هذه السياسة تسعى الدولة إلى تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية بإدماج المرأة والشباب في النشاط الزراعي وتحسين البنية التحتية الريفية الطرقات، الكهرباء، الماء وتقليص الفوارق الاجتماعية بين المدن والريف.

7-السياسة التنظيمية والقانونية

هذه السياسة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالقوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم النشاط الزراعي و تشمل قوانين الملكية العقارية وتنظيم التعاونيات والمؤسسات الزراعية وحماية الملكية الفكرية للبذور والمنتجات وغيرها ....[1]

من خلال ما سبق عرضه في المبحث الأول نجد أن السياسة في معناها اللغوي تعني القيادة والإشراف والتوجيه، وفي الاصطلاح تُعنى بتنظيم شؤون الدولة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهي أداة لتوزيع الموارد والنفوذ داخل المجتمع. أما الزراعة، فهي تشمل جميع الأنشطة المرتبطة بإنتاج الغذاء وتربية النباتات والحيوانات، وتتضمن استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاج. وتُعد السياسة الزراعية فرعًا من السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، دعم الفلاحين، تنمية الريف، وحماية الموارد الطبيعية. كما تشمل مجموعة من الإجراءات التنظيمية والداعمة، مثل الدعم المالي، تنظيم الأسعار، وتطوير البنية التحتية. وتلعب هذه السياسات دورًا أساسيًا في ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

[1] .محمد عزيز، الأمن الغذائي ودوره على الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،2006 ،ص22

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

يُعد الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظراً لارتباطه الوثيق بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والصحي، ويُقصد به قدرة الدولة أو المجتمع على توفير الغذاء الكافي والآمن لجميع أفراده بشكل دائم، سواء من حيث الكمية أو النوعية، وبأسعار مناسبة، مع ضمان الوصول إليه في كل الأوقات. ويشمل الأمن الغذائي أربعة أبعاد رئيسية: وفرة الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استخدامه بشكل صحي ومغذٍ، واستقرار توفره عبر الزمن، ومع تزايد التحديات العالمية مثل التغيرات المناخية، والنزاعات، والنمو السكاني، أصبح تحقيق الأمن الغذائي هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الدول عبر تبني سياسات زراعية فعّالة ومستدامة.

سنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم الأمن الغذائي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، الأول تناولنا فيه مفهوم الأمن الغذائي يليه في المطلب الثاني أهمية الأمن الزراعي ثم في المطلب الثالث عناصر الأمن الغذائي وأبعاده.

المطلب الأول: الأمن الغذائي

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، ويُعد من أبرز الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول لتحقيقها لضمان حياة كريمة لشعوبها، فمع تزايد النمو السكاني وتفاقم الأزمات البيئية والاقتصادية بات الأمن الغذائي تحدياً عالمياً يمس سيادة الدول وكرامة الإنسان، ويستدعي سياسات متكاملة لضمان توفير الغذاء بشكل كافٍ وآمن ومستدام.

ومن التعريفات الخاصة ببعض الباحثين:

أن مفهوم الأمن الغذائي أنه العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو: " قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.[1]

ويعرفه روبرت ماينمار بأنها التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن توجد أمن غذائي، وإذا كان الأمن الغذائي يتضمن شيئا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار الغذائي، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، يصبح النظام والاستقرار مستحيلا.

لذلك فالأمن الغذائي هو قدرة جميع الأفراد في كل الأوقات على الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم التغذية من أجل حياة نشطة وصحية[2].

أما منظمة الصحة العالمية فتعرف الأمن الغذائي كل الطرق والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن هذا المفهوم يتضمن أربعة عناصر أساسية:

- **توافر الغذاء** :أي وجود كميات كافية من الغذاء عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد.
- **الوصول إلى الغذاء** :ويعني قدرة الأفراد اقتصاديًا وجغرافيًا على اقتناء الغذاء.
- **الاستخدام السليم للغذاء** :أي استهلاك غذاء صحي يضمن النمو والتطور السليم.
- **الاستقرار** :ويقصد به استمرار توفر الغذاء وعدم تأثره بالأزمات الموسمية أو الطارئة.

[1] .

[2] . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، تقرير قمة الغذاء العالمية، روما، 1996.

[3] . عزت ملوك قناوي، الأبعاد السياسية لألمن الغذائي، ورقة قدمت إلى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية لالقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين الجيزة من 25-26 سبتمبر 2002 ص 2-4.

الفرع الثاني: تطور مفهوم الأمن الغذائي

ظهر مفهوم الأمن الغذائي بداية في سبعينيات القرن العشرين كرد فعل على أزمة الغذاء العالمية عام 1974، وكان يُقصر على وفرة الغذاء على المستوى العالمي، غير أن المفهوم تطور لاحقًا ليأخذ بعدًا أكثر شمولية يشمل إمكانية الوصول والاستخدام والاستقرار، مع التركيز على الفرد والأسرة كمحور رئيسي بدلًا من الدولة فقط[1].

وفي العقود الأخيرة، بدأ يُنظر إلى الأمن الغذائي على أنه حق من حقوق الإنسان، وقد أدرج ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ولذلك تطور على مر الزمن ليشمل أكثر من مجرد توفير الطعام، بل أصبح يشمل أبعادًا اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وبيئية، سوف أتناول تطور هذا المفهوم عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: توفير الغذاء (قبل السبعينيات)**

في البداية، كان مفهوم الأمن الغذائي يقتصر على توافر الغذاء بكميات كافية لتلبية احتياجات السكان. كانت المسائل الرئيسية تدور حول زيادة الإنتاج الزراعي لضمان تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان.

- **المرحلة الثانية: الأمن الغذائي والموارد الطبيعية (السبعينيات)**

بحلول السبعينيات، وبعد حدوث أزمات غذائية في العديد من الدول النامية، بدأ المفهوم يتسع ليشمل استدامة الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية. بدأت المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تركز على أهمية ضمان الاستدامة البيئية في الإنتاج الغذائي.

[1] . أبو الخير، أحمد .*السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص26

المرحلة الثالثة: الأمن الغذائي كحق إنساني (الثمانينيات والتسعينيات)

خلال هذه الفترة، بدأ المجتمع الدولي يرى أن الأمن الغذائي ليس فقط مسألة اقتصادية ولكن أيضًا حق إنساني. عام 1996، في قمة الغذاء العالمية التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة، تم التأكيد على أن الأمن الغذائي يجب أن يكون معترفًا به كحق لكل إنسان في العالم[1].

المرحلة الرابعة: الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة (الألفية الثالثة)

بدأ مفهوم الأمن الغذائي يتطور ليشمل جوانب التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. في عام 2000، تم إدراج الأمن الغذائي ضمن أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة، بحيث أصبحت قضايا مثل الفقر و العدالة الاجتماعية جزءًا من الأمن الغذائي.

المرحلة الخامسة: الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ (العقد الأخير)

في العقدين الأخيرين، بدأ التركيز على تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي، مع تأكيد على أهمية التكيف مع هذه التغيرات البيئية. أظهرت الأبحاث أن التغيرات المناخية قد تؤثر بشكل كبير على إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى مخاطر أكبر تهدد الأمن الغذائي في مناطق متعددة حول العالم[2].

المرحلة السادسة: الأمن الغذائي وأزمات الصحة العامة (جائحة كورونا)

أدت جائحة كورونا إلى كشف العديد من التحديات التي قد تواجه نظم الغذاء العالمية في المستقبل. فقد أدى الإغلاق والقيود على الحركة إلى تدهور سلاسل الإمدادات الغذائية، ما أعاد إثارة النقاش حول المرونة و الاستدامة في توفير الغذاء عالميًا.

[1]. أبو الخير، أحمد، المرجع السابق، ص27

[2] . أبو الخير، أحمد المرجع نفسه، ص27

المطلب الثاني: عناصر الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو حالة يتمتع فيها جميع الأفراد، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية، لذلك حددت منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة عناصر الأمن الغذائي في مايلي:[1]

التوافر:

ويقصد به توفر كميات كافية من الغذاء على المستوى الوطني أو المحلي، ويعتمد على: الإنتاج المحلي من المحاصيل والمنتجات الحيوانية، والواردات الغذائية من الخارج، بالإضافة للمساعدات الغذائية عند الحاجة.
تكمن أهميته بدون توفر الغذاء، لا يمكن الحديث عن أمن غذائي مهما كانت القدرة الشرائية للسكان.

إمكانية الوصول

ويقصد به قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء المتوفر، سواء من خلال الإنتاج الذاتي أو الشراء أو المساعدات، ويتأثر بالدخل الفردي أو الأسري، وأسعار المواد الغذائية ، والبنية التحتية للأسواق ووسائل النقل.

تكمن أهميته انه حتى إذا كان الغذاء متوفرًا بكثرة، فإن عدم قدرة الأفراد على شرائه بسبب ضعف الدخل أو ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي.

[1] .سفيان عكرود، إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم الدراسات الإعلامية والاتصالية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلد الرابع، ع2، ديسمبر 2022، ص58

الاستخدام

يشير إلى القدرة على استخدام الغذاء بشكل صحي، بما في ذلك الوعي الغذائي والتغذية السليمة. ويقصد به كيفية الاستفادة من الغذاء المتاح من الناحية الصحية والتغذوية، ويتأثر بجودة الغذاء من حيث القيمة الغذائية و العادات الغذائية والثقافة الغذائية، وتوفر مياه الشرب النظيفة وخدمات الصحة ومعرفة بأساليب الطهي والتخزين السليم[1].

تكمن أهميته في أن الغذاء الرديء أو غير الصحي قد يؤدي إلى سوء التغذية حتى لو كانت الكميات المتاحة كافية.

الاستقرار:

ويقصد به استمرار توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه على مدار السنة، وعدم تعرض الإمدادات لاضطرابات حادة بسبب الكوارث الطبيعية (جفاف، فيضانات ...)،النزاعات والحروب ،الأزمات الاقتصادية وتقلب الأسعار[2].

تكمن أهميته في غياب الاستقرار يجعل الأمن الغذائي هشًّا ومعرضًا للانهيار في أي وقت.

[1] . عبد العزيز محمد، الأمن الغذائي في العالم العربي: التحديات والفرص، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018 ، ص68

[2] .الخطيب احمد، سياسات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص41

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق دراسته، نجد أن السياسات الزراعية والأمن الغذائي باعتبارهما عنصرين مترابطين في تحقيق التنمية المستدامة، فقد بيّن أن السياسة الزراعية تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي تنتهجها الدول لتوجيه القطاع الزراعي بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي، دعم الفلاحين، حماية الموارد الطبيعية، وتنمية الريف. وتشمل هذه السياسات جوانب إنتاجية، تسويقية، سعرية، مالية، بيئية واجتماعية، إضافة إلى الأطر القانونية والتنظيمية. أما الأمن الغذائي، فهو قدرة المجتمع على توفير غذاء كافٍ وآمن وبأسعار مناسبة لجميع الأفراد بشكل دائم، ويتحدد بأربعة أبعاد: التوافر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار. وقد تطور مفهومه من مجرد توفير الغذاء إلى كونه حقًا إنسانيًا يرتبط بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع مواجهة تحديات مثل التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية والصحية، وبذلك يؤكد البحث أن السياسات الزراعية الفعّالة تمثل أداة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني:
مرتكزات السياسة الفلاحية وسبل تحقيق الأمن الغذائي

مقدمة الفصل الثاني:

تُعد الزراعة من القطاعات الإستراتيجية في أي دولة، لما لها من دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي الجزائر، حظي القطاع الفلاحي باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، وقد تبنت الدولة جملة من السياسات الفلاحية التي تهدف إلى رفع الإنتاجية، تحسين مردودية الأراضي، ودعم الفلاحين بالتجهيزات والتمويل، في إطار رؤية شاملة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للاستيراد، فشهدت السياسة الفلاحية في الجزائر عدة إصلاحات ومبادرات تنموية تستند إلى مرتكزات أساسية سنحاول التطرق لها في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين الأول المرتكزات السياسية الفلاحية والمبحث الثاني سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الفلاحية في الجزائر

قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى اليوم بمجموعة من المخططات والإصلاحات من أجل الوصول الى الأمن الغذائي، لذلك تحاول السلطات الجزائرية بمختلف أسلاكها بجملة كبيرة من الإصلاحات على المستوى الزراعي من مخططات وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذين المطلبين.

المطلب الأول: مخطط السياسة الوطنية لتنمية الفلاحة في الجزائر

يُعدّ القطاع الفلاحي عنصرًا أساسيًا في الأمن الغذائي والتنمية الريفية والاقتصاد الوطني بالجزائر، تهدف السياسات الوطنية إلى التقليص من الاعتماد على الواردات، تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتحسين دخل الفلاحين عبر تحديث التقنيات وتطوير الملفات القطاعية والتجهيزات الريفية. الوثائق الحكومية والأبحاث الأكاديمية تُظهر أن الدولة اعتمدت تخطيطات واستراتيجيات متعددة خلال العقود الأخيرة لتحقيق هذه الأهداف[1] .

الفرع الأول: مفهوم المخطط الوطني لتنمية الفلاحية

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إطار استراتيجي يحدد أهداف الإنتاج، التنمية الريفية، تنظيم السلاسل الغذائية، وتدابير دعم الفلاحين، وهو مرتبط بمجموعة من المفاهيم: الأمن الغذائي، التنمية الريفية المستدامة، تنظيم السلاسل، مؤشرات الإنتاجية، وتعزيز الجودة (مؤشرات مثل علامات المنشأ IG/AO)

وقد تطور المخطط الوطني في الجزائر من خلال انطلاق مبادرات وطنية منذ الاستقلال، مع تغيّرات مهمة في توجهات السياسة الزراعية خلال العقود (تحريرات، تأميمات، دعم استثمارات، إلخ)[2]

[1] .حسني علي، مرجع سابق،ص 32

[2] . عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 11

في بداية الألفية تم إطلاق الخطة الوطنية للتنمية الفلاحية (PNDA) والتي توسعت لاحقاً لتشمل البعد الريفي (PNDAR) لتأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للريف .

الفرع الثاني: مرتكزات المخطط الوطني الحالي

اعتمدت الاستراتيجية السياسة الفلاحية على مجموعة من المرتكزات من أجل تنمية الفلاحة والوصول الى الأمن الغذائي من خلال :

- تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي: التركيز على المحاصيل الأساسية (الحبوب، اللحوم، الحليب، الخضروات)
- دعم الزراعة العائلية والمنتجات المحلّية (تعزيز علامات الجودة، التسويق المحلي)
- الاستدامة البيئية: التكيّف مع التغيرات المناخية، مكافحة التصحّر وإدارة الموارد المائية .
- تحديث التقنيات والبحث الزراعي: تطوير البحث والتقنيات الزراعية، نقل التكنولوجيا للفلاّحين، والارتقاء بالمعارف .
- تنمية السلاسل والقيمة المضافة: تشجيع التحويل الغذائي والاستثمار في وحدة معالجة وإنتاج القيمة المضافة.
- برامج ومشاريع وطنية نموذجية (أمثلة حديثة)

ومن الأمثلة على البرامج والمشاريع الوطنية: خطة تطوير إنتاج الحبوب (أكتوبر 2023–2028) خطة قطاعية لترتيب شعبة الحبوب، تحسين التقنيات، وتنظيم الأسواق لدعم الاكتفاء في هذا المنتج الاستراتيجي، تقارير ومبادرات وزارة الفلاحة تتضمن برامج لتعزيز الزراعة العائلية، الإرشاد الفلاحي، وبرامج مكافحة التصحّر وتحسين الموارد المائية .

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية بالجزائر

يعرب عن السياسة الفلاحية بمجموع الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع في سبيل تحقيق أهداف محددة[1]، وأبدت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي منذ سنة 2000 والهدف من ذلك هو تحقيق الأمن الغذائي، وخير دليل على ذلك هو التطور الذي مرت به السياسات كالمخطط الوطني الفلاحي 2002 – 2000 الذي شهد تجاوز مجموعة برامج من حيث أنه يرفع المزارع الى مصاف أعوان الاقتصادي وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار وتكمن هذه الخطوات من خلال المخططات التنموية الفلاحية التي كانت أستراتجيتها تتمحور في تحضير تدعيم المستثمرين الفلاحيين ويرتكز على التدابير التالية:2

- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة
- استعمال أحسن القدرات الطبيعية وتنميتها.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا الى تحقيق الأمن الغذائي
- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة
- ضبط برنامج انتاجي بأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ
- رفع الصادرات من المواد الفلاحية
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميتها
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز

[1] .منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص11

[2] . عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007 ص 11

- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتوجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وانشاء مؤسسات فالحية وأخرى للصناعات الغذائية.

كل هذا من أجل الوصول الى الأهداف المنشودة لذلك يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج والجدول التالي مثال عن الأهداف التي كانت الدولة تسعى للوصول اليه وهذا مثال حي من عام 2004 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1 يوضح تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004

الفروع الفلاحية	الوضعة الحالية	أهداف عام 2004
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراضي تكثيف زراعي
الأشجار المثمرة	5170000 هكتار	101700 هكتار
الكروم	59000 هكتار	117000 هكتار
أراضي الزيتون	16400 هكتار	242000 هكتار
أراضي زراعة الخضار	4500 هكتار	75000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	3600 هكتار	228000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72000 هكتار	95000 هكتار
النخيل	10000 هكتار	130000 هكتار

من خلال الجدول السابق[1] يلاحظ أن الأهداف المرجو تحقيقها من تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية تتمثل في زيادة مساحة جميع الأراضي الزراعية، فالأشجار المثمرة تمحي الجزائر لتحقيق ضعف ما كانت عليه المساحة في سنة 2000 الى جانب مساحة

[1] غردي محمد، أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 2002 ص 158

الكروية، وبعضها يفوق 7 مرات ما كانت عليه منها أراضي الأشجار الغابية، وبالتالي فان الحكومة الجزائرية تستهدف زيادة مساحة الأشجار المثمرة والغابية بشكل كبير.

أما فيما يخص أهداف الإنتاج وتطوره في :

جدول رقم 02

الإنتاج	متوسط الفترة 1990-1999	أهداف 2004
الحبوب	2400000	40000000
البقوليات	522000	1500000
البطاطا	10200000	19400000
الشمندر السكري	/	80000 طن من احتياجات الاستهلاك، 50000 طن من الزيوت تمثل 10/ من احتياجات الاستهلاك
التمور	300000	3100000
الزيتون	300000	400000
الحليب	1000000	2000000
اللحوم الحمراء	28000000	4000000
اللحوم البيضاء	170000	300000

غردي محمد أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2002 ص 159

من خلال الجدول نلاحظ أن الهدف الرئيسي هو زيادة حجم الإنتاج، في أفاق 2004 خاصة في بعض المواد الرئيسية كالحبوب والبطاطا التي ترغب الحكومة الجزائرية تستهدف الزيادة في الإنتاج وكذا الحصول على منتوجات جديدة كانت تستورد كالسمندر السكري.

من خلال الجدولين يتبين أن الحكومة الجزائرية تسعى الى زيادة لإنتاج الحبوب والبقوليات والبطاطا والتمور بشكل كبير، الى جانب الحليب الذي يسعى لتحقيق ضعف ما كان عليهم وهذا متوقف على درجة الموافقة من طرف الحكومة.

من خلال مما نوقش في المطلب السابق نستنتج أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر والذي أتى سنة 2000 قام بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر ولو بنسبة معتبرة، وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي اتبعتها الجزائر في هذا المخطط كالمخطط الوطني الفلاحي 2002.

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الريفية، والذي يعد امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR ، باعتباره ردا شامل ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية[1].

وقد شرع في تطبيقيه في إطار برامج منوعة تتمحور أساسا حول:

1- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي وأغنامي والرعوي.

2- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف.

3- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وذلك العزل عن السكان في المناطق المعزولة

4- القطعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفر بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها

5- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمار الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلاليات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، ومن أسباب الانتقال إلى استراتيجية التنمية الريفية ما يلي :

[1] .حسني علي، مرجع سابق، ص35

- الحاجة الى جواب شامل أمام تعقد المشكلات.
- الوعي الأفضل يتنوع أوضاع المناطق الريفية
- حدود المقاربات القطاعية وتهيئة الفلم

وبصفة عامة فان استراتيجية التنمية الريفية المستدامة شرع فيها منذ سنة 2014 من بين الأعمال التي قامت بها الحكومة ما يلي:

أ- المشاريع الجوارية والتحسين على كل المستويات:

حيث تم تحديد جهاز قادر على بعث حركة فعلية لتنمية المناطق الريفية، يعطى إمكانية بالتكفل باحتياجات وانشغالات السكان وتدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية وتوسيعها الى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم وبذلك تحسين مستوى ظروف مستوى معيشتهم.

ولقد أخذ دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية : تكسف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، المتكفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير.

- استعمال صندوق لصالح الأراضي بواسطة التنازل بصفة التقاليد حتى سنة 2002
- استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة،
- وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.
- إنشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفي.
- تنظيم التدخل بين وزارة الفالحة والتنمية الريفية وتدخلات وزارة الموارد من أجل سدود صغيرة.

ب- مخطط التنمية الفلاحية والريفية

رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحديات والتي يمكن تحديدها وتلخيصها في:[1]

- ترقية التغذيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية

[1] . وزارة الفالحة والتنمية الريفية، االستراتيجية للتنمية الريفية، مشروع جويلية 2004 ،ص 29 و30

- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني.
- تحسين الميزان التجاري الغذائي
- حماية وتحسين المنتجات المعيشية.
- إرسال تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية وكان لهذا المخطط أبعاد اقتصادية،اجتماعية وإقليمية.

حيث ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

وقد انبثق عن مخطط التنمية برامج من أهمها برنامج التجديد الفلاحي وبرنامج التجديد الريفي وكل برنامج يهدف الى تكثيف وتدعيم الإنتاج وعصرنة واعادة الاعتبار الى القرى والقصور.[1]

ولكن السياسات السابقة واجهتها بعد التحديات فكانت على مجموعة من النقاط نذكر منها الرئيسية فقط اما الفرعية فلكثرتها وتشاركها مع مختلف الصعوبات فنذكر:

- ندرة المياه وارتفاع ظاهرة التصحّر .
- اعتماد جزئي على الواردات لبعض الأغذية الأساسية .
- تشتت الملكية الزراعية والبنى التحتية غير الكافية في الريف .
- نقص في تحديث وتبني التكنولوجيا لدى الفلاحين الصغار .

قضايا تسويق المنتج وتكامل سلاسل القيمة .

ولكن هذه التحديات يمكن أن إزاحتها من خلال عصرنة وتطوير أنظمة المعلومات الزراعية لدعم التخطيط والقرار، بالإضافة إلى تطوير نظام ريٍّ فعال يركّز على التقنيات الموفرة للماء

[1] . رشيد بن عيسى، السياسات الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2010. ، ص 30 و32

(ري بالتنقيط، السدود الصغيرة، إعادة استعمال المياه)، من خلال استغلالها في المناطق الشاسعة التي تحتويها الجزائر كما أن تشجيع التكتلات الفلاحية لرفع كتلة الإنتاج وجعل الفلاحين قادرين على الاستثمار في القيمة المضافة، وتوجيه الاستثمار في البحث الزراعي لمقاومة الجفاف وتطوير أصناف محاصيل ملائمة للمناخ المحلية، والقيام بإصلاحات مالية لضمان وصول التمويل الصغير إلى الفلاحين وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص[1].

جدول رقم 03

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج الفلاحي مليون دولار	21966	19718	15949	16755	17375	16998	14750	16304	19191
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	10.24	11.81	11.92	12.02	12.50	11.63	11.95	12.01	12.30

مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة من (2014 الى 2022)

[1] . لرقم مجيلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة الجزائر 03، 2006، ص25

المبحث الثاني: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يُعد الأمن الغذائي من أهم التحديات التنموية التي تواجه الدول النامية في القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية والتغيرات المناخية التي تؤثر على الأنظمة الغذائية العالمية، والجزائر تواجه تحديات جدية في مجال الأمن الغذائي، حيث تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب التي تمثل أكثر من 75% من الاستهلاك المحلي. هذا الاعتماد على الخارج يجعل البلاد عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية وانقطاع سلاسل التوريد، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19 وغيرها من الازمات بالإضافة إلى ذلك، تؤثر محدودية الموارد المائية والتغيرات المناخية سلباً على الإنتاج الزراعي المحلي، مما يفاقم من حدة التحدي لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث السبل التي من خلالها تسعى الدولة لتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تطوير القطاع الإنتاجي الزراعي والحيواني

الفرع الأول: تطوير الإنتاج النباتي

يعتبر تطوير الإنتاج النباتي محوراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تعاني الجزائر من عجز في الإنتاج الزراعي بنسبة 30%، وتستورد أكثر من 50% من احتياجاتها من الحبوب واللحوم الحمراء والحليب رغم توفرها على 8.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. ويتطلب تطوير هذا القطاع[1]:

[1].مهادي خالد،" إستراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2022، ص56

أ. توسيع المساحات الزراعية:

-استصلاح الأراضي الصحراوية والهضاب العليا

-استثمار السهول الواسعة التي تقدر بحوالي 20 مليون هكتار

-إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وزيادة خصوبتها

-تطبيق نظم الزراعة المحمية في المناطق الصحراوية

ب. تحسين إدارة الموارد المائية:

كانت من خلال الإعتماد على مجموعة من الآليات من خلال:[1]

-بناء شبكات الري الحديثة والمتطورة

-تطوير تقنيات الري بالتنقيط لزيادة كفاءة استخدام المياه

-بناء السدود وأنظمة جمع مياه الأمطار

-تحلية مياه البحر للاستخدامات الزراعية

-تطوير أنظمة الري المحورية في المناطق الصحراوية

ج. تحسين البذور والأصناف النباتية:

هذه الطريقة تتبنى التعامل مع البذور سواءا بعمليات بيولوجية او غيرها وتتمثل في:[2]

1 . يمينة كواحلة. خير الدين، معطى هللا. محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2008 ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد06 ،جوان 2011، ص156

2 . حوث، كمال . إشكالية العقار الفالحي و تحقيق أألمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه) ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم االقتصادية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير ،2008/2007، ص38

-تطوير أصناف محسنة مقاومة للجفاف والأمراض

-إنتاج بذور عالية الجودة محلياً

-تطبيق تقنيات التحسين الوراثي للنباتات

-إدخال أصناف جديدة عالية الإنتاجية

الفرع الثاني: تطوير الثروة الحيوانية والسمكية

تشكل الثروة الحيوانية والسمكية مصدراً مهماً للبروتين الحيواني، ويتطلب تطويرها[1]:

أ. تطوير الثروة الحيوانية:

-تحسين السلالات المحلية وإدخال سلالات عالية الإنتاج

-توفير الأعلاف المركزة عالية الجودة

-تطوير شبكة الرعاية البيطرية والخدمات الصحية

-بناء مجمعات حديثة لتربية الماشية والدواجن

ب. تنمية الثروة السمكية:

-استغلال الساحل الجزائري البالغ طوله 1200 كيلومتر

-تطوير أساطيل الصيد وتحديث معداتها

-إنشاء مزارع سمكية حديثة في المناطق الداخلية

-تطوير صناعة تحويل وتجهيز الأسماك

[1] .فوزي غربي، مرجع سابق، ص112

الفرع الثالث: التطوير التكنولوجي والابتكار

أ. الميكنة الزراعية:

يُعتبر التطوير التكنولوجي والابتكار في القطاع الزراعي من أهم الركائز الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، حيث يشكل نقلة نوعية في أساليب الإنتاج والإدارة الزراعية، تبدأ هذه المنظومة المتكاملة بالمكننة الزراعية من خلال توفير المعدات الزراعية الحديثة للمزارعين، والتي تساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل الجهد البشري المطلوب، مما يمكن المزارعين من زراعة مساحات أكبر وتحقيق إنتاجية أعلى بجودة متميزة. وتتكامل هذه الجهود مع إقامة مراكز صيانة وإصلاح المعدات الزراعية كخطوة ضرورية لضمان استمرارية عمل هذه المعدات وإطالة عمرها الافتراضي، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويضمن توفر الخدمات الفنية المتخصصة للمزارعين في مناطقهم.[1]

كما يشمل هذا التطوير تدريب المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة من خلال برامج تدريبية متخصصة ومستمرة تهدف إلى تزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الزراعية المتطورة، بما في ذلك أنظمة الري الحديثة وتقنيات الزراعة الذكية واستخدام الأسمدة المتطورة. وأخيراً، يتطلب هذا التوجه دعم المزارعين لاقتناء المعدات عبر قروض ميسرة من خلال وضع برامج تمويلية مخصصة تتيح للمزارعين الحصول على المعدات الزراعية الحديثة بشروط مالية مناسبة وفترات سداد مرنة، مما يساعد على نشر التكنولوجيا الزراعية وتعميم استخدامها بين جميع فئات المزارعين وفي مختلف المناطق الزراعية بالجزائر.

[1] . على خلفي، "واقع التنمية الفالحين في والية البليدة"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 ص 18.

ب. البحث والتطوير:

كان بالإعتماد على التكنولوجيا المتطورة من خلال:

تعزيز البحث الزراعي في الجامعات والمعاهد المتخصصة

-تطوير تقنيات الزراعة الدقيقة والذكية

-نقل التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها

-إقامة مراكز للتميز في البحث الزراعي

المطلب الثاني: تطوير السياسات والاستراتيجيات الداعمة

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وضع إطار سياساتي واستراتيجي شامل ومتكامل، يأخذ في الاعتبار الخصوصيات المحلية والتحديات الراهنة، إن تطوير هذه السياسات يستدعي نهجاً متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

فالسياسة الزراعية هي العمود الفقري لتحقيق الأمن الغذائي، وتتطلب إعادة هيكلة شاملة تركز على زيادة الإنتاجية والجودة لذلك يجب أن تهدف هذه السياسة إلى تحديث الأساليب الزراعية التقليدية وإدخال التقنيات الحديثة، مع الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي وسنتطرق لهذه السياسات كل على حدة.

الفرع الأول: السياسات التمويلية والمالية

تلعب السياسات التمويلية دوراً حاسماً في تطوير القطاع الزراعي، حيث أطلقت الجزائر عدة برامج دعم في عام 2023 لتعزيز الإنتاج الوطني:

[1] . مالين خصال "تقييم الفرص المتاحة الستغالل المزاية الموجودة في الزراعة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستير سطيف، كلية العلوم االقتصادية قسم التسيير 2006 ص 17.

أ. آليات التمويل والدعم:

تعتبر آليات التمويل والدعم من أهم الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تشكل شبكة متكاملة من الأدوات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى دعم القطاع الزراعي وتطويره، تبدأ هذه الآليات بتوفير قروض ميسرة للمزارعين بفوائد منخفضة، والتي تعد من أهم الآليات المالية لدعم المزارعين وتمكينهم من تطوير أنشطتهم الزراعية من خلال وضع برامج متخصصة تقدم قروضاً بفوائد منخفضة أو بدون فوائد للمشاريع الزراعية الاستراتيجية، مع تسهيل إجراءات الحصول عليها وتبسيط الضمانات المطلوبة. وتكتمل هذه المنظومة بإقامة صندوق وطني لدعم الاستثمار الزراعي كخطوة استراتيجية مهمة لضمان التمويل المستدام للقطاع الزراعي، بحيث يتمتع بموارد مالية كافية ومستقرة مع آليات حوكمة واضحة وشفافة في إدارة الأموال وتوزيع الدعم.[1]

كما تشمل هذه الآليات تقديم إعانات مباشرة للمنتجين الزراعيين كأداة فعالة لدعم المزارعين وضمان استمرارية الإنتاج الزراعي، خاصة للمحاصيل الاستراتيجية، بحيث تكون مستهدفة ومشروطة بتحقيق معايير محددة من حيث الجودة والكمية والممارسات الزراعية السليمة، وتتضمن أيضاً دعم أسعار المدخلات الزراعية من بذور وأسمدة ومبيدات كإحدى الركائز الأساسية لتخفيف العبء المالي على المزارعين وتشجيعهم على استخدام مدخلات عالية الجودة، من خلال نظام كوبونات أو خصومات مباشرة مع وضع آليات رقابة لضمان وصول الدعم للمستفيدين المستحقين.

[1] . عيسى بن ناصر طوش، "مشكلة الغذاء في الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم االقتصادية، قسم التسيير، 2018، ص 51-62.

ب. التأمين الزراعي:

يشكل التأمين الزراعي شبكة أمان مهمة للمزارعين ضد المخاطر الطبيعية والاقتصادية، من خلال تطوير نظام تأمين زراعي شامل يغطي المخاطر المناخية والاقتصادية بأقساط ميسرة ومدعومة جزئياً من الدولة، مما يساعد المزارعين على التخطيط بثقة أكبر ويشجعهم على الاستثمار في تحسين الإنتاجية.

- إنشاء نظام التأمين على المحاصيل ضد المخاطر الطبيعية

-توفير الحماية للمزارعين من تقلبات الأسعار

-إقامة صناديق التعويض في حالات الكوارث الطبيعية

الفرع الثاني: التخزين والحفظ الاستراتيجي

يشكل التخزين الاستراتيجي عنصراً أساسياً لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث يعتبر الركيزة الأساسية لمواجهة التقلبات الموسمية وضمان توفر المواد الغذائية الأساسية على مدار السنة، تتطلب هذه المنظومة الشاملة بناء مخازن حديثة مجهزة بأنظمة التبريد والتكييف المتطورة لضمان حفظ المنتجات الزراعية والغذائية في ظروف مثالية تحافظ على جودتها وقيمتها الغذائية لفترات طويلة، مع استخدام تقنيات التحكم في الرطوبة ودرجة الحرارة والتهوية المناسبة.

وتتكامل هذه الجهود مع تطوير شبكة وطنية للتخزين الاستراتيجي للحبوب تغطي جميع مناطق البلاد وتضمن التوزيع العادل والفعال للمواد الغذائية الأساسية، بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات السكان في أوقات الأزمات أو انقطاع الإمدادات الخارجية. كما تشمل هذه الاستراتيجية إنشاء مراكز تجميع المنتجات الزراعية في المناطق الإنتاجية لتسهيل عملية جمع المحاصيل من المزارعين وتهيئتها للتخزين والتوزيع، مما يقلل من

الفاقد ويحسن من كفاءة سلسلة الإمداد الغذائي. وتتطلب هذه المنظومة أيضاً تطوير أنظمة النقل والتوزيع السريع لضمان وصول المنتجات الغذائية من مراكز التخزين إلى المستهلكين بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة، مع الحفاظ على جودتها وسلامتها.[1]

ب. الصناعات التحويلية:

يجب تطوير صناعات تحويل المنتجات الزراعية المتطورة التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية المحلية وتحويلها إلى منتجات غذائية متنوعة وطويلة الأمد، بالإضافة إلى إقامة مصانع التعليب والتجفيف الحديثة التي تستخدم أحدث التقنيات في حفظ الأغذية وتمديد مدة صلاحيتها مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية وطعمها الطبيعي وتطوير صناعات الألبان ومشتقاتها وإنشاء مجمعات صناعية زراعية متكاملة.

الفرع الثالث: الإطار التشريعي والتنظيمي

أ. القوانين والتشريعات:

يشكل الإطار القانوني والتشريعي العمود الفقري لأي نظام زراعي فعال ومستدام. في هذا السياق، تأتي أهمية وضع قوانين تحفز الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال توفير الحوافز الضريبية والتسهيلات المالية للمستثمرين، وإزالة العقبات البيروقراطية التي تعيق النمو والتطوير، كما يتطلب الأمر تنظيم استخدام الأراضي الزراعية وحمايتها من التحريف والاعتداء، وذلك عبر وضع قوانين صارمة تمنع تحويل الأراضي الزراعية الخصبة لاستخدامات أخرى غير زراعية[2].

إضافة إلى ذلك، يجب سن قوانين شاملة تنظم التجارة الخارجية للمنتجات الغذائية، بما يضمن تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية، مع وضع معايير دقيقة

[1] . محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص 143.

[2] . وكالة الأنباء الجزائرية (2024)**. "الأمن الغذائي في صلب أولويات الدولة في 2023 مع دعم متعدد الأشكال للفلاحين". متاح على: https://www.aps.dz/ar/economie/154464-2023

للجودة والسلامة الغذائية تتماشى مع المعايير الدولية، هذه المعايير تهدف إلى حماية المستهلكين من جهة، وضمان سمعة المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية من جهة أخرى، مما يعزز من القدرة التنافسية للقطاع الزراعي ويساهم في زيادة الصادرات الزراعية.

ب. الحوكمة والإدارة:

تمثل الحوكمة الرشيدة والإدارة الفعالة الركيزة الأساسية لنجاح أي استراتيجية زراعية وطنية. يتطلب هذا الأمر تطوير شامل للإدارة الزراعية والخدمات الإرشادية، من خلال تحديث الهياكل الإدارية وتزويدها بالكوادر المتخصصة والتقنيات الحديثة، بما يمكنها من تقديم الدعم الفني والاستشاري للمزارعين بطريقة فعالة ومتطورة. كما يشمل ذلك إنشاء مجلس وطني متخصص لتأمين الغذاء، يكون مسؤولاً عن وضع السياسات الغذائية وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية[1].

من ناحية أخرى، يعد تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات المختلفة أمراً بالغ الأهمية، حيث أن القطاع الزراعي يتداخل مع عدة قطاعات أخرى مثل الري والموارد المائية، والتجارة والصناعة، والنقل والمواصلات. هذا التنسيق يضمن التكامل في السياسات والبرامج المختلفة. كما تتطلب الحوكمة الفعالة إقامة أنظمة متطورة لمراقبة وتقييم الأداء، تمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف المرسومة وتحديد نقاط القوة والضعف في التنفيذ.

الفرع الرابع: تنمية الموارد البشرية والتكوين

تحتل تنمية الموارد البشرية والتكوين مكانة محورية في هذا الإطار، من خلال برامج التدريب والتكوين المستمر للكوادر العاملة في القطاع الزراعي، بدءاً من المزارعين وحتى

[1] .مريم علواني، مجلة الناقد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 5، العدد1، 2021 ص238-239

الإداريين والفنيين، مما يضمن مواكبة التطورات التقنية والعلمية في المجال الزراعي وتطبيق أفضل الممارسات العالمية.

أ. التعليم والتكوين:

تشكل تنمية الموارد البشرية والتكوين المهني الركيزة الأساسية لبناء قطاع زراعي متطور وقادر على مواجهة التحديات المعاصرة. في هذا الإطار، يأتي تطوير المناهج الزراعية في الجامعات والمعاهد كخطوة حيوية لإعداد جيل جديد من المتخصصين المؤهلين تأهيلاً عالياً، حيث تتطلب هذه المناهج تحديثاً مستمراً لتواكب أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية في المجال الزراعي. كما تتضمن إقامة برامج للتكوين المهني للمزارعين برامج تدريبية شاملة تهدف إلى رفع مستوى المهارات الفنية والإدارية لدى المزارعين، وتعريفهم بأحدث الأساليب والتقنيات الزراعية الحديثة.

إضافة إلى ذلك، يعد تنظيم دورات تكوينية حول التقنيات الحديثة أمراً بالغ الأهمية، حيث تشمل هذه الدورات تعليم استخدام التقنيات المتقدمة مثل الزراعة الدقيقة، وأنظمة الري الذكية، والتطبيقات الرقمية في إدارة المزارع. كما يجب دعم البحث العلمي في ميادين الزراعة من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية للمراكز البحثية، وتشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات الزراعية، مما يساهم في تطوير حلول مبتكرة للمشاكل الزراعية المحلية والعالمية[1].

ب. الإرشاد الزراعي:

تمثل خدمات الإرشاد الزراعي والدعم التقني العمود الفقري لنجاح أي استراتيجية تنموية في القطاع الزراعي، حيث تهدف إلى نقل المعرفة والخبرات من المراكز البحثية والجامعات إلى المزارعين في الميدان. في هذا السياق، يتطلب الأمر تطوير خدمات الإرشاد الزراعي في الأرياف من خلال إنشاء شبكة واسعة من المرشدين المتخصصين

[1] .بوعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية ، مرجع سابق، ص

الذين يتمتعون بخبرة عملية وعلمية عميقة، قادرين على تقديم الاستشارات التقنية المناسبة للمزارعين وحل مشاكلهم الميدانية بطرق علمية ومدروسة[1].

كما تشمل هذه الجهود إقامة مراكز للتدريب والإرشاد في المناطق الريفية، تكون بمثابة منارات للمعرفة والتقنيات الحديثة، حيث يمكن للمزارعين الوصول إليها بسهولة والاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها. إضافة إلى ذلك، يجب تكوين خبرات متخصصة في الإرشاد الزراعي من خلال برامج تدريبية متقدمة للمرشدين الزراعيين، تمكنهم من مواكبة أحدث التطورات في مجال تخصصهم واكتساب مهارات التواصل الفعال مع المزارعين.

يعد استخدام التكنولوجيا في خدمة المزارعين والمربين أمراً ضرورياً، من خلال تطوير تطبيقات ذكية ومنصات رقمية تقدم المشورة الفنية والمعلومات المفيدة، وتساعد في تحسين الإنتاجية والكفاءة الزراعية.

[1] إستراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" .**(2022) ASJP إستراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

خلاصة الفصل الثاني

إن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب تكامل المطلبين الأساسيين: تطوير القطاع الإنتاجي والسياسات الداعمة، وقد أكد الدولة الجزائرية على إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال المخطط الوطني لتنمية الفلاحة في الجزائر فهو يمثل إطارًا حيويًا لتحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي، لكنه يحتاج إلى تنفيذ منسّق، تمويل مستدام، وتكييف مستمر لمواجهة تحديات المناخ والتغيرات الاقتصادية. التركيز على الزراعة المستدامة، تنظيم السلاسل، ودعم الفلاحين.

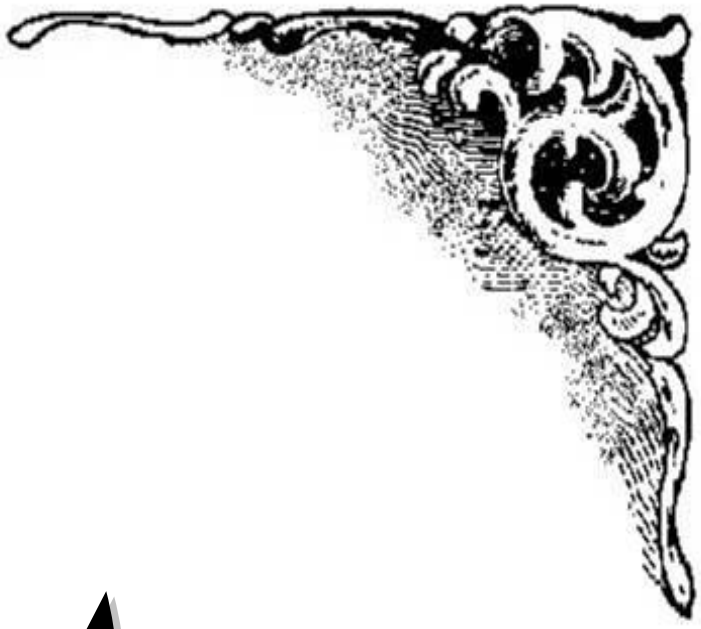

خاتمة

خاتمة

من خلال ما سبق عرضه في ثنايا هذا البحث، يتضح أنّ موضوع السياسات الزراعية والأمن الغذائي يشكل إحدى القضايا الجوهرية التي تحتل مكانة بارزة في إستراتيجيات الدول، لاسيما النامية منها فالسياسة الزراعية ليست مجرد مجموعة من الإجراءات التقنية أو الاقتصادية، بل هي رؤية متكاملة تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة، وحاجات المجتمع في توفير الغذاء، وضمان استقرار اجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

فقد بينّا في الفصل الأول أن تحديد المفاهيم بدقة – سواء ما تعلق بالسياسة، أو الزراعة، أو الأمن الغذائي – يمثل خطوة أساسية لفهم طبيعة الترابط القوي بين هذه المجالات الثلاثة، حيث أن نجاح أي سياسة زراعية رهين بقدرتها على الإسهام المباشر في تعزيز الأمن الغذائي، بما يحمله من أبعاد كمية ونوعية واقتصادية واجتماعية.

أما في الفصل الثاني، فقد تم التركيز على مرتكزات السياسات الفلاحية وسبل تحقيق الأمن الغذائي من تحديات وفرص التي تواجه الدول الساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

فالمخططات الوطنية المتعاقبة عكست إرادة الدولة في إرساء سياسة فلاحية قادرة على تحريك عجلة التنمية، من خلال إصلاحات هيكلية وتنظيمية، ودعم مالي وتشريعي، وتبني مقاربة متكاملة تشمل الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، إضافة إلى تشجيع

الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في خدمة الفلاحة. غير أنّ النتائج المحققة، على الرغم من أهميتها، ما تزال دون مستوى الطموحات، وهو ما يبرز الحاجة المستمرة إلى إعادة النظر في بعض الآليات، وتعزيز الانسجام بين مختلف السياسات القطاعية، والتوجه نحو استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

إنّ تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، كما في غيرها من الدول، لا يمكن أن يتم عبر إجراءات ظرفية أو حلول ترقيعية، بل يتطلب رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تراعي التحولات الاقتصادية العالمية، والتقلبات المناخية، والضغوط السكانية، فضلاً عن ضرورة بناء منظومة فعّالة للتخزين والتوزيع والحماية الاجتماعية. كما أن الاستثمار في العنصر البشري يبقى الركيزة الأساسية لإنجاح أي سياسة فلاحية، باعتباره الفاعل الأول في الإنتاج والتسيير والابتكار.

وعليه، يمكن القول إن السياسات الزراعية تشكل حجر الزاوية لأي مسعى جاد نحو تحقيق الأمن الغذائي، وأن نجاح الجزائر في هذا المجال مرتبط بمدى قدرتها على تحقيق التكامل بين مختلف الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتكييفها بما يتلاءم مع خصوصياتها الوطنية. وبذلك فقط يمكن أن يتحقق الهدف الأسمى المتمثل في ضمان السيادة الغذائية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والانخراط في مسار تنموي مستدام يضع الإنسان في صميم أولوياته.

توصيات البحث

1. ضرورة تكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي، من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2. تقليص التبعية الغذائية للخارج عبر التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية.

3. إدماج التكنولوجيا الحديثة (الزراعة الذكية، الري بالتنقيط، الزراعة الرقمية) لتحسين الإنتاجية.

4. دعم البحث العلمي الزراعي وربط الجامعات ومراكز البحث مباشرة بمشاريع التنمية الفلاحية.

5. تعزيز برامج التكوين والتدريب للفلاحين قصد رفع كفاءتهم وتحسين قدرتهم التنافسية.

6. توسيع شبكة التخزين والتبريد والحفظ الاستراتيجي للحد من ضياع المنتجات الفلاحية.

7. تفعيل أطر تشريعية وتنظيمية أكثر مرونة تشجع الاستثمار وتحد من البيروقراطية.

8. وضع سياسات مالية تحفيزية للفلاحين، كالقروض الميسرة والدعم المباشر للإنتاج المحلي.

9. الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة في مجال الأمن الغذائي وتكييفها مع الواقع الجزائري.

10. تعزيز الثقافة الاستهلاكية لدى المواطن وتشجيع المنتوج الوطني كخيار استراتيجي.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- ابن منظور، لسان العرب، ط6 ،دار صادر، 2003.

2- حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012

3- Farach, laham, 'POLITICAL DICTIONARY', interaditionl confernce terens, English, .Farach.arabic 'DAR ALKOTOBAL_ilmiyah, lebanon, 2004, page15

4- سام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012

5- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4 ،مكتبة الشروق الدولية، 2004

6- وليد ابراهيم سلطان، السياسة الزراعية، جامعة الموصل، العراق، 2023.

7- محمد سيد عبد السالم، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1998

8- فوزية غربي "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008

9- سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد الشريف، السياسة الاقتصادية الزراعية الموصل، مديرية الكتب للطباعة والنشر 1990

10- عبد القادر، محمد عبد القادر عطية. التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص12

11- أحمد، أبو اليزيد الرسول. السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2009.
12- منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتورة، 32 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 .
13- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008
14- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 .
15- محمد عزيز، الأمن الغذائي ودوره على الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسييَر، جامعة الجزائر 03 ،2006.
16- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، تقرير قمة الغذاء العالمية، روما، 1996.
17- عزت ملوك قناوي، الأبعاد السياسية لألمن الغذائي، ورقة قدمت إلى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية لالقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين الجيزة من 25-26 سبتمبر 2002
18- أبو الخير، أحمد .*السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
19- سفيان عكرود، إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم الدراسات الإعلامية والاتصالية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلد الرابع، ع2، ديسمبر 2022.
20- عبد العزيز محمد، الأمن الغذائي في العالم العربي: التحديات والفرص، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018.

21- الخطيب احمد، سياسات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، دار المسيرة، عمان، 2015.

22- عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007

23- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000

24- غردي محمد، أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 2002.

25- وزارة الفالحة والتنمية الريفية، االستراتيجية للتنمية الريفية، مشروع جويلية 2004

26- رشيد بن عيسى، السياسات الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2010.

27- لرقم مجيلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة الجزائر 03، 2006.

28- مهادي خالد،" إستراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2022.

29- على خلفي، "واقع التنمية الفالحين في والية البليدة"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011

30- مالين خصال "تقييم الفرص المتاحة استغلال المزاية الموجودة في الزراعة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستير سطيف، كلية العلوم الاقتصادية قسم التسيير 2006.

31- عيسى بن ناصر طوش، "مشكلة الغذاء في الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم االقتصادية، قسم التسيير، 2018.

32- وكالة الأنباء الجزائرية (2024)**. "الأمن الغذائي في صلب أولويات الدولة في 2023 مع دعم متعدد الأشكال للفلاحين". متاح على https://www.aps.dz/ar/economie/154464-2023 :

33- مريم علواني، مجلة الناقد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 5، العدد1، 2021.

34- بوعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية ، مرجع سابق، ص

35- إستراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ASJP " .**(2022)إستراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

36- يمينة كواحلة. خير الدين، معطى هللا. محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2008 ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد06 ،جوان 2011

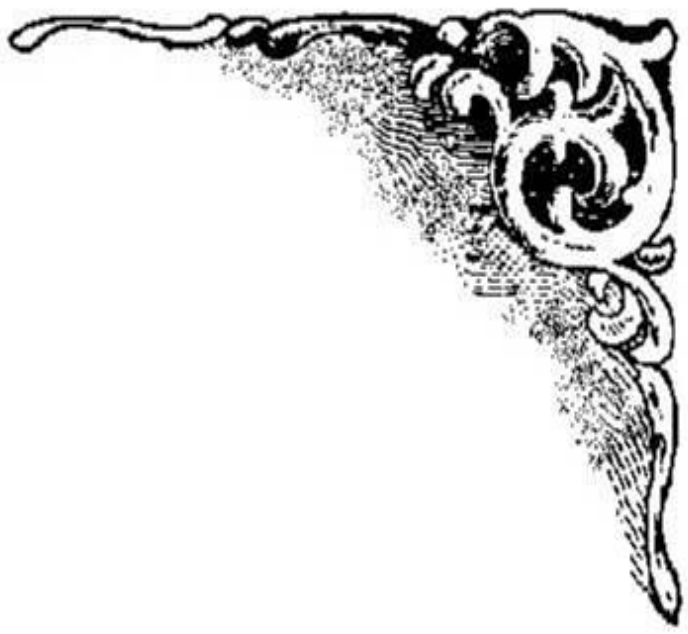

ملخص البحث

ملخص البحث

الملخص

شهد العالم خلال الفترة 2014 الى 2024 تحديات عالمية كبيرة مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، حيث تطرقنا في هذه المذكرة إلى دراسة مدى فعالية البرامج والسياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تعاني الجزائر من اعتماد كبير على الواردات الغذائية وهذا ما يؤثر على الإنتاج الفلاحي، فمن خلال تطرقنا نجد أن المرتكزات الأساسية للسياسة الفلاحية هي المرتكز الإنتاجي، التكنولوجي، المؤسسي والمالي، مع دراسة سبل تحقيق الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الإنتاجي الزراعي والحيواني، أما السياسات التمويلية، التخزين الاستراتيجي، والإطار التشريعي فهي مكمل رئيسي للوصول الى الأمن الغذائي

إن الجزائر خطت خطوات إيجابية نحو الأمن الغذائي لكنها تواجه تحديات كبيرة تشمل ندرة المياه، التصحر، ضعف البنية التحتية، وتشتت الملكية الزراعية، وفي الأخير يجب تكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي، تطوير التكنولوجيا، تعزيز البحث العلمي، وتحسين أطر التمويل والتكوين لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

Résumé

Le monde a connu, durant la période de 2014 à 2024, de grands défis mondiaux tels que la pandémie de Covid-19 et la guerre russo-ukrainienne. Dans ce mémoire, nous avons abordé l'étude de l'efficacité des programmes et des politiques agricoles dans la réalisation de la sécurité alimentaire, sachant que l'Algérie souffre d'une forte dépendance aux importations alimentaires, ce qui affecte la production agricole. À travers notre analyse, nous constatons que les principaux axes de la politique agricole reposent sur la production, la technologie, les institutions et le financement, tout en étudiant les moyens d'atteindre la sécurité alimentaire par le développement du secteur productif agricole et animalier. Quant aux politiques de financement, de stockage stratégique et au cadre législatif, elles constituent un complément essentiel pour parvenir à la sécurité alimentaire.

L'Algérie a franchi des étapes positives vers la sécurité alimentaire, mais elle fait face à d'importants défis, notamment la rareté de l'eau, la désertification, la faiblesse des infrastructures et la fragmentation de la propriété agricole. À l'avenir, il est nécessaire d'intensifier l'investissement dans le secteur agricole, de développer la technologie, de renforcer la recherche scientifique et d'améliorer les cadres de financement et de formation afin d'assurer une sécurité alimentaire durable